

# تقارير: الجيش الإسرائيلي يقيم 5 قواعد عسكرية على حدود مصر في خرق صريح لاتفاقية كامب ديفيد



الأحد 31 مايو 2026 10:20 م

كشفت تقارير استخباراتية، عن قيام الجيش الإسرائيلي بإنشاء 5 قواعد عسكرية داخل مدينة رفح الفلسطينية على الحدود مع مصر في خطوة تمثل خرقاً مباشراً للملحق الأمني لاتفاق كامب ديفيد وفرض واقع ميداني جديد يعيد تشكيل التوازنات العسكرية في المنطقة الحدودية الحساسة

وترتبط هذه التطورات بين التصعيد العسكري في غزة وتآكل القيود المفروضة على انتشار القوات وفق الاتفاقية الموقعة عام 1978 حيث يعكس التوسع الإسرائيلي في رفح واقعاً جديداً يتجاوز النصوص القانونية القائمة ويضع القاهرة أمام اختبار عملي يتعلق بقدرتها على فرض الالتزام بالترتيبات الأمنية التي ظلت تحكم الحدود لعقود

## القواعد الخمسة تعيد رسم خريطة الانتشار العسكري في رفح

في هذا السياق أظهرت صور الأقمار الصناعية التي نشرتها منصات متخصصة وجود 5 مواقع عسكرية إسرائيلية داخل رفح الفلسطينية تم تجهيزها بدبابات ومدفعية ثقيلة بعد عمليات تدمير واسعة للمنازل وتحويل المنطقة إلى نطاق عسكري مغلق يخضع لسيطرة مباشرة من الجيش الإسرائيلي

كما أكدت البيانات أن هذه المواقع تضم دبابات من طراز ميركافا Mk4 ومدافع هاون من طراز M109 وهو ما يمثل تطوراً نوعياً في طبيعة الانتشار العسكري الإسرائيلي بالقرب من الحدود المصرية ويعكس انتقالاً من الوجود المحدود إلى تمركز قتالي متكامل

وبحسب التحليلات المنشورة فقد تم تحديد مواقع هذه القواعد داخل نطاق جغرافي قريب من خط الحدود وهو ما يزيد من حساسية الوضع الأمني وي طرح تساؤلات حول طبيعة الأهداف العسكرية لهذا التمركز المكثف في منطقة يفترض أن تخضع لقيود صارمة

في المقابل وصف محللون هذه التحركات بأنها تصعيد ميداني واضح يتجاوز مجرد الانتشار الدفاعي إذ يعكس نية إسرائيل فرض سيطرة طويلة الأمد على المنطقة الحدودية مستفيدة من ظروف الحرب في غزة وغياب ردع فعال يمنع إعادة تشكيل الواقع العسكري

ومن ناحية أخرى اعتبر مراقبون أن تموضع هذه القواعد بهذه الكثافة بالقرب من الحدود المصرية يحمل دلالات سياسية إلى جانب البعد العسكري حيث يمكن تفسيره كأداة ضغط ضمن سياق العلاقة الأمنية المعقدة بين القاهرة وتل أبيب

## الملحق الأمني لكامب ديفيد تحت الاختبار المباشر

في الإطار القانوني ينص الملحق الأمني لاتفاق كامب ديفيد على قيود واضحة تتعلق بحظر نشر الدبابات والمدفعية الثقيلة في المناطق الحدودية خصوصاً في المنطقة D داخل الجانب الإسرائيلي وهو ما يجعل هذه التحركات موضع جدل قانوني مباشر

كما يحدد الاتفاق أن الوجود العسكري الإسرائيلي في هذه المنطقة يجب أن يقتصر على قوات مشاة خفيفة وهو ما يتناقض مع ظهور معدات ثقيلة تم توثيقها عبر صور الأقمار الصناعية مما يطرح تساؤلات حول مدى الالتزام الفعلي ببنود الاتفاق

وبحسب ما تم رصده فإن وجود نحو 5 دبابات ميركافا إلى جانب مدرعات النمر يعكس تجاوزاً واضحاً للقيود المفروضة وهو ما يعيد فتح النقاش حول فعالية الاتفاقية في ضبط التوازن العسكري على الأرض

في السياق ذاته أظهرت خرائط سابقة منذ أبريل 2025 توسعًا تدريجيًا في الوجود العسكري الإسرائيلي على الحدود مع مصر عقب العمليات العسكرية في رفح وهو ما يشير إلى أن هذه الخطوة ليست معزولة بل تأتي ضمن مسار تصاعدي مستمر

كما يعزز هذا المسار فرضية أن إسرائيل تعمل على إعادة تفسير الملحق الأمني بما يتوافق مع احتياجاتها العسكرية الحالية دون تعديل رسمي للاتفاق وهو ما يضع النص القانوني أمام واقع ميداني يتجاوزه عمليًا

### التحركات الإسرائيلية تمتد إلى محور فيلادلفيا وتعيد تشكيل الحدود

في سياق متصل أعلنت إسرائيل في 29 مايو 2024 سيطرتها الكاملة على محور فيلادلفيا الممتد بطول 14 كيلومترًا بين غزة ومصر وهو ما شكل تحولًا استراتيجيًا في طبيعة السيطرة على الحدود وأعاد رسم خطوط التماس بشكل مباشر

كما وثقت تقارير انتشار آليات عسكرية إسرائيلية على امتداد الشريط الحدودي مع مصر وهو ما يعكس انتقالًا من السيطرة الجزئية إلى الهيمنة الكاملة على منطقة تعتبر من أكثر النقاط حساسية في الترتيبات الأمنية

وفي تطور مواز أنشأت إسرائيل طريقًا عسكريًا جديدًا بين معبر كرم أبو سالم ومعبر رفح تحت اسم طريق دافيد وهو ما يهدف إلى إعادة تشكيل حركة العبور وتقليل الاعتماد على المعابر التقليدية المرتبطة بمصر

وبحسب تقديرات دبلوماسية فإن هذه الخطوات تعكس توجهًا استراتيجيًا لفصل غزة عن العمق المصري وإعادة صياغة العلاقة الحدودية بما يخدم السيطرة الإسرائيلية المباشرة على المعابر والممرات الحيوية

كما أشار خبراء إلى أن هذا الواقع الجديد يجعل الحديث عن حدود مستقرة أمرًا غير دقيق في ظل تغير ميداني مستمر يعيد تعريف مفهوم السيادة في المناطق الحدودية

### حشود مصرية في سيناء تعكس تآكل القيود المتبادلة

في المقابل دفعت مصر بتعزيزات عسكرية داخل سيناء خلال نفس الفترة في خطوة اعتبرت تقارير إسرائيلية تجاوزًا للقيود المنصوص عليها في الملحق الأمني وهو ما يعكس تآكلًا متبادلًا في الالتزام ببنود الاتفاق

كما تحدثت تقارير عن تطوير بنية تحتية عسكرية في سيناء تشمل توسيع مطارات ومرافق لوجستية وهو ما أثار نقاشًا داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية حول طبيعة هذه التحركات ومدى توافقها مع الاتفاق

وبحسب مصادر إسرائيلية فإن هذه التحركات تمثل تغييرًا في السياسة المصرية تجاه القيود المفروضة على انتشارها العسكري في سيناء خاصة في ظل التطورات الأمنية المرتبطة بغزة

في الوقت نفسه أشارت تحليلات إلى وجود أعمال تطوير في مطار الجورة إضافة إلى مؤشرات على إنشاء بنى تحتية لوجستية وأنفاق وهو ما يعكس استعدادًا مصريًا لمواجهة سيناريوهات أمنية معقدة في المنطقة

كما أظهرت ردود الفعل الرسمية المصرية تذبذبًا في الخطاب بين التأكيد على الالتزام بالاتفاق وبين الدفاع عن حق الدولة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات داخل أراضيها وهو ما يعكس حساسية الموقف

### إعادة تعريف الملحق الأمني في ظل واقع ميداني جديد

في الإطار العام يقوم الملحق الأمني لكامب ديفيد على تقسيم سيناء إلى مناطق A و B و C مع تحديد مستويات التسليح في كل منها بينما تقابلها المنطقة D داخل إسرائيل بقيود على الانتشار العسكري

كما يسمح الاتفاق بوجود نحو 22 ألف جندي مصري في المنطقة A مقابل قيود صارمة في المناطق الأخرى وهو ما كان يهدف إلى تحقيق توازن أمني مستقر بين الطرفين

لكن التطورات الأخيرة تشير إلى أن هذا التوازن لم يعد قائمًا بنفس الشكل حيث تتجاوز التحركات الميدانية القيود النظرية دون تعديل رسمي للاتفاق

وبحسب دبلوماسيين فإن القاهرة لطالما اعتبرت القيود المفروضة على تسليحها في سيناء انتقاضيًا من سيادتها وهو ما يفسر جزئيًا التوسع التدريجي في انتشارها العسكري خلال السنوات الأخيرة

كما يعكس ظهور طائرات مقاتلة ومنشآت عسكرية جديدة في سيناء مؤشرات على إعادة تعريف عملي للاتفاق بما يتجاوز نصوصه الأصلية ويواكب التحولات الأمنية الإقليمية

في المحصلة تكشف إقامة 5 قواعد عسكرية إسرائيلية في رفح عن تحول جذري في طبيعة العلاقة الأمنية على الحدود المصرية حيث لم يعد الالتزام بالملحق الأمني لكامب ديفيد يحكم الواقع الميداني بنفس الصرامة السابقة بل أصبح خاضعًا لتوازنات القوة والظروف العسكرية المتغيرة □